المعاول او اظهار الرغبة قبل التفاوض او من السامع واظهار رغبته
من المتكلم وعلى هذا ان قرئ ان ظرفت بالخطاب كان اظهر
في التفاوض من الحكاية على عكس اظهار الرغبة فينبغي ان يعد ما
رعاية لتشمل كل منهما او اظهر فيه انتهى ص قوله فقد سمى كلامه
خلافا لما اشار اليه المص في اظهار الداعية من انها علة ولعل المعنى
لا يستقيم عليه لان كلا منهما ولو وقوعا كالواقع لا يصلح بحرده
سببا في المخالفة والا لازم المخالفة في كل ترتيب كان قيده ذلك
مع انه ليس كذلك وانما السبب وجود ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل لذلك وكان التفاوض لا يحصل بمجرد المخالفة
بل لا بد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل وكذا الباقي ولانه
يلزم على هذا السهو الخطا رسيب الجبار في قوة الهضاب وليس
كذلك قوله اي وقوع الشرط كان يجوز عود الضمير على غير
الحاصل لكن المعنى واحد قوله فان الطالب اذا عظمت رغبته
الخ هذا البيان لا يأتي فتحا لله تعالى مع ان هذه النكتة تقع في
كلامه تعالى فلا بد من التسامح وارادة معنى يناسب فتحه تعالى
قوله فان الطالب الخ علة لقوله المذكور ف وكتب ايضا ما نصه
قوله فان الطالب الخ علة لعلة قوله او اظهار الرغبة الخ لقوله ابراز
الخ قوله في حصول امر اي مستقبل قوله تصوره حصول صورته
في عقله قوله فربما يعلم الكثير اي بسبب الكثرة قوله يخيل اي
يلوح ويشار تامل قوله حاصلا فيما مضى اي يخيل انه قد حصل
وهو حال قوله فيعبر عنه بسبب التخييل الخ قوله اظهار الرغبة
في او وقوع اشارة الى متعلق قوله فيتاتى كلامي اما ئيكم قوله
على البغاء اي الزنا قوله حتى يتال ذلك على تقدير رغبة في ارادة نفس
المخصص مطول قوله تعليق الشيء هو ان يذكر هو قوله فان قيل تعليق
الشيء الخ الحكم بتعليق الشيء الذي لو اخبر في المعنى هنا يدل على ان اخبرا

ع منه

ع منه يؤول وليس على ظاهره من الطلب في الحال لانه مسبب
عن الشرط الذي هو مستقبل والمستقبل انما يتسبب عنه مستقبل
فقولك ان جاءك زيد فاكرمه مؤول بان جاز يدفانشاء ما مور باكرامه
حينئذ وليس المراد فاطلب منك اكرامه ونا ويلهم هو اتخاذه
السيد خلافا للشارح وكلامه هنا موافق لمختار السيد قوله
يشعر بجوازه عبارة المطول يقتضي جوازه وفيها بحث لان
تضمن معناه لاستلزام واللازم على التعليق المذكور هو انتفاء الشيء
عن الاكرام على تقدير ارادة المخصص ان الشيء جزاء الاكرام فينتفي
بانتفائها وهذا لا يلزم من انتفاء الشيء جواز الاكرام كما ذكره حينئذ لطلبهن
البغاء والطالب للشيء لا يتصور اكراهه لان الاكراه انما هو للممنوع فاله
صر والظاهر انه رد على تعبير المخصص وكتبه وقوله في
هذه الحاشية لان يقتضي الخ كتب عليه ما نصه وقد يجاب بان الا
يكون بمعنى الارادة لا يستلزم لذلك شيء وكتب ايضا قد يسر
على قوله من هو الطالب لشيء لا يتصور اكراهه عليه ما نصه قد يجمع فان
النقها قالوا لو اكره الوكيل على بيع وكله لم يصح تصرفه فحكموا بالاكراه
مع ان التصرف مطلوبه تامل قوله اجيب بان الغايلين الخ فان
قيل يجاب ايضا بانه عند عدم ارادة نفس المخصص لا يتصور الاكراه
لموافقته المامور به غرضهن قلت ممنوع اما اولا فصرح
الفقها بان من اكره وكيله على فعال الوكل فيه صح تصرفه فصرحوا
بالاكراه مع موافقته لغرض الوكيل اما وتكمل غيره لم يصح تصرفه
فصرحوا بالاكراه مع ذلك ايضا وابطلوا لاجله التصرف واما ثانيا
فعدم ارادة المخصص صادق بالغفلة عن كل منهما قوله فالاول
احق باراد تها اي على اذا اردن العفة مع نقصهن وشدة ميلهن
الى الزنا وبخلاف الثاني فانما اراد تها بجماله وقلة حيلة بالنسبة
لميلهن قوله فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم الحصر هنا على